Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

التنمية السياسية في ليبيا "المعوقات والفرص"

مصطفى محمد أبودرنه
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . قسم العلوم السياسية . جامعة طرابلس.
ben.rmdan.1972@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/12/8 –تاريخ المراجعة: 2025/12/12– تاريخ القبول: 2025/12/19– تاريخ للنشر: 17/1/ 2026

ملخص الدراسة

تبدي أغلب الدول المتقدمة والنامية معاً أهمية كبيرة للتنمية السياسية، فتسعى إلى تحقيقها أو المحافظة عليها لما لها من دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولكن أغلب الدول النامية وخاصة منها المستقلة حديثا، واجهت عجزا كبيرا عن اللحاق بركب التنمية السياسية. كونها تعاني الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيقها. فتناولت هذه الدراسة الحالة الليبية التي تعاني من أزمات التنمية السياسية مجتمعة . فركزت الدراسة على أهم معوقات التنمية السياسية في ليبيا . مع توضيح لأهم الفرص المتاحة والتي يمكن استغلالها لتحقيق تنمية سياسية حقيقية.

الكلمات المفتاحية : التنمية السياسية – التحديث السياسي – التحول الديمقراطي– أزمات التنمية السياسية

Study Summary:

Most developed and developing countries alike recognize the great importance of political development, striving to achieve or maintain it due to its significant role in achieving political, social, and economic stability. However, most developing countries, especially newly independent ones, have faced considerable obstacles in keeping pace with political development, as they suffer from numerous impediments. This study examines the Libyan case, which suffers from a confluence of political development crises. The study focuses on the most significant obstacles to political development in Libya, while also highlighting the most important available opportunities that can be utilized to achieve genuine political development.

Keywords: Political development - Political modernization - Democratic transition - Crises of political development

مقدمة

تلعب التنمية السياسية دورا هاماً في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعميق المشاركة السياسية، وتنمية قدرة الدولة على ممارسة سلطتها بفعالية وتقديم الخدمات للمواطنين باعتبارها عملية تهدف إلى تطوير النظم السياسية، وتحسين أداء مؤسسات الحكم، وضمان التوازن بين متطلبات التغيير والحفاظ على النظام، من خلال الاستجابة للمطالب الجديدة بشكل عقلاني ومنظم. كما تتبع أهمية التنمية السياسية في ترسيخ فكرة المواطنة وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية عبر توسيع قواعدها وتفعيلها. إلا أغلب دول العالم الثالث اصطدمت بمعوقات وتحديات في طريقها نحو التنمية السياسية تلك المعوقات المعروفة بأزمات التنمية السياسية والتي حالت دون تحقيق التنمية ,وتمثل الحالة الليبية تجسيدا لعدم تحقيق التنمية السياسية بالرغم من التحول الكبير التي أحدثه ثورة السابع عشر من فبراير 2011 إلا أن أوضاع البلاد عموماً كانت تمثل عائقا معقدا لتحقيق التنمية المنشودة والتي قامت الثورة من أجلها. فكانت أزمات التنمية السياسية مجتمعة في مواجهة تحقيق التنمية والتحول نحو بناء دولة حديثة تحكمها مبادئ وقواعد الحكم الرشيد، فتركز هذه الدراسة على أهم

المعوقات والتحديات التي حالت دون تحقيق التنمية السياسية في ليبيا. وبالرغم من أن الدولة الليبية لديها من المعطيات والمقومات المختلفة والتي تعد فرص متاحة لتحيق تنمية شاملة، فكانت تلك الفرص هي إحدى المواضيع التي سوف تتناولها في هذه الدراسة والتي تعد بمثابة حلول لأزمات التنمية وإزاحة تلك المعوقات .

اشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات الآتية :

- ما هي معوقات التنمية السياسية في ليبيا.؟
- وهل هناك فرص متاحة لتحقيق تنمية سياسية فعالة في ليبيا.؟

فرضية الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

- ان هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق تحقيق التنمية السياسية في ليبيا .
- ان ليبيا لديها من الإمكانيات والمقومات ما تعد فرصاً متاحة لتحقيق تنمية سياسية فعالة.

أهمية وأهداف الدارسة:تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية الكبيرة للتنمية السياسية والمتمثلة في قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتحديث من خلال تطوير مؤسساته وقدراته على الاستجابة لمطالب المجتمع، مما يؤدي إلى تعزيز المشاركة السياسية، وتفعيل سيادة القانون، وبناء مجتمع يتمتع بالديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص .كما تساهم في بناء نظام اجتماعي سليم، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة شؤونها بكفاءة والتكيف مع التغيرات. كما تعد التنمية السياسية داعما رئيسية لتنمية اقتصادية مستدامة. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الليبية الأمر الذي يعطي أهمية كبيرة لهذه الدراسة .

أما **أهداف الدراسة** فتتمثل في الأتي:

- توضيح مفهوم وأهمية وأبعاد وأزمات التنمية السياسية .
- الكشف عن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية السياسية في ليبيا.
- استخلاص أهم المقومات والإمكانيات التي تتمتع بها ليبيا فتجعل منها فرصاً متاحة لتحقيق التنمية.

منهجية الدراسة: تقتضي طبيعة هذه الدراسة ومواضيعها على الاستعانة بالعديد من المناهج والمداخل والأساليب البحثية كالمنهج الوصفي لوصف وتوصيف وتصنيف التنمية السياسية. والمنهج التحليلي لتحليل معوقات وفرص التنمية السياسية.المدخل البيئي حيث أن التنمية السياسية تتأثر بالظروف البيئية المحيطة، بالحالة الليبية. أسلوب دراسة الحالة: نظرا لتحديد الحالة المستهدفة بالدراسة والمتمثلة في الدولة الليبية . كذلك مقاربات التنمية السياسية لعمق الاختصاص.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة على مطلبين رئيسين كالآتي: المطلب الأول الإطار النظري للدراسة والذي يتناول مفهوم وعناصر التنمية السياسية وشروط ومتطلبات التنمية السياسية ومعوقات التنمية السياسية، والمطلب الثاني يتناول معوقات التنمية السياسية وفرص تحقيقها في المجتمع الليبي وأخيرا الخاتمة والتوصيات.

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة

1-مفهوم التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المعقدة والتي لم يتفق البحاث السياسيين على تحديد تعريف محدد لها، وذلك لعدة أسباب أهمها، حداثة مفهوم التنمية السياسية والذي ارتبط ظهوره بالمدرسة السلوكية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . فالتنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، تهدف إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، وذلك ضمن معايير؛ أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعًا سياسيًّا متماسكًا تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجمًا مع النظام السياسي ويحقق له هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة من خلال القنوات

المناسبة وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرة ويشعر المواطن أنه جزءٌ أساسي في البناء السياسي للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة.

يعرف غابرائيل ألموندAlmond Gabriel التنمية السياسية على أ نّها الزيادة في مستوى التّمايز البنيوي والتّخصيص الوظيفي في النظام السياسي الذي يّمكنه من الآستجابة لمختلف الحاجات الآجتماعية والاقتصادية للمجتمع (دايلي وكريش ،2022،ص704). وعرفها وهبان بأنها "عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي" (وهبان .1983،ص81). أما المفهوم الليبرالي للتنمية السياسية فيرى أنها: ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية وعدم المركزية في الحياة السياسية وبوجود حرية يكفلها الدستور واعتماد الحرية الاقتصادية وبناء نظام تمثيلي والإقرار بشرعية الأحزاب السياسية وجماعة الضغط في أطار تحقيق التوازن أي الفصل بين السلطات الثلاث والذي يعد ضماناً للحريات السياسية(المشاط. 1988. ص4) كما عرفها الدكتور غازي فيصل: " بأنها ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الإنتاج بالقوة والسلطة، والوضع الطبقي والاجتماعي، لذا فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية، بإعادة توزيع القوى الاجتماعية والثروة الاقتصادية والسلطة السياسية". (دايلي وكريش ،20022 ،ص207) .

2–عناصر التنمية السياسية: يمكننا تلخيص عناصر التنمية السياسية على هذا النحو:

- تطور النظام السياسي: وهو يشير إلى التغيرات التي تحدث على أبنية السلطة، والعمليات السياسية، في المجتمع، وهو التحول من أنظمة سياسية بسيطة إلى أنظمة أكثر تعقيدًا، ومن أنظمة ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية، ومن أنظمة مركزية إلى أنظمة لامركزية، فتترسخ بذلك مبادئ الحكم الرشيد.
- الاستقرار السياسي: وهو كل عمل يهدف إلى ترسيخ وبناء مؤسسات قوية ومستقرة، وتقليل الصراعات السياسية، وتعزيز الوحدة الوطنية والتداول السلمي على السلطة وغياب العنف والانقلابات العسكرية.
- المشاركة السياسية: وهي تعني إتاحة الفرص للمواطنين والسماح لهم بالمشاركة في صنع القرار السياسي، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم، وتعزيز ثقافة المشاركة وحرية التعبير والمساءلة .
- تحديث المؤسسات السياسية: وهو تطوير القوانين والأنظمة، وسيادة العمل القانوني بعيدا عن الشخصنة والعلاقات الاجتماعية وتحسين كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية
- تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك بتحقيق المساواة بأبعادها الثلاث: المساواة في تقديم الخدمات لجميع فئات المجتمع، المساواة في تقليد المناصب والوظائف للجميع، المساواة في الالتزام بالقوانين والحقوق والواجبات
- تعزيز قدرة الدولة وتحسين أداء النظام السياسي : وذلك من خلال تمكن سلطات الدولة من توفير فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير الخدمات الأساسية وإشباع حاجات مواطنيها وبالتالي تحقيق حياة الرفاهية .وذلك بتحسين قدرة النظام السياسي على تطوير الأداء، والنمو في إطار الموارد والإمكانيات المتاحة، وبالتالي تطوير قدرته على الاستجابة والمرونة في مواجهة المطالب والمتغيرات الطارئة.
- تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة :أي تطوير جميع جوانب المجتمع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل متكامل ومستدام، وتحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد وتلبية احتياجاتهم حاضرا ومستقبلا.

3–شروط ومتطلبات التنمية السياسية : لحقيق التنمية السياسية متطلبا وشروط منها:(عياد، 2013 ، ص 101- 102)

أ–فاعلية النظام السياسي : تقتضي الشرعية السياسية وجود حكم يتسم بكونه صالحا يتأثر ويؤثر في أفراد المجتتمع، قادرا على تحقيق مطالبهم المشروعة وأن استمراره في السلطة يعكسه مستوى وقوّة أداؤه ومدى قدرته على الوفاء بالالتزامات الحقيقيّة تجاه المجتمع .

ب– وجود منظومة قيمية تعكس مستوى الثقافة السياسية للمجتمع، تعمل على إنهاء الصراعات والنزاعات بين مختلف أطراف المجتمع، تكرّس التسامح وقبول الرأي الآّخر وتهيئ الشروط اللازمة للتنافس الحر والنزيه .

ج- المشاركة السياسية التي تجعل الفرد فعالا في مجتمعه من خلال الاّهتمام بمطالبه وحل مشاكله. بقناعة لا بثقافة تبعية تكرّس الاّستسلام والاّنصياع الكلي للحاكم مهما كانت قراراته جائرة، بل بثقافة سياسية ديمقراطية .

د- العمل على إيجاد حلول اقتصادية تمتصّ الاّحتقان الشعبي، وتبدد عدم الاّستقرار الذي يعيق عمل النظام .

هـ- إشراك تنظيمات المجتمع المدني : فتنظيمات المجتمع المدني كلما كانت قوية ومعقدة كلما تضاءلت نسبة بقاء الأنظمة الفاسدة،وهيّأت للتغيير السياسي ،ففاعلية مؤسسات المجتمع المدني هي أهم مؤشرات التنمية .

4-معوقات التنمية السياسية: تواجه التنمية السياسية العديد من المعوقات معوقات لتحقيق التنمية. والمتمثلة في ما أطلق عليها لوسيان باي "أزمات التنمية السياسية" وهي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة،أزمة الاندماج، أزمة التوزيع وغيرها (حسين ،2014، 88) .

- أزمة الهوية وهي حالة تتسم بالارتباك والشك حول الهوية الشخصية، وغالبًا ما تحدث خلال فترات التغيير والتحولات السياسية أو من تحديات تتعارض مع الأدوار الاجتماعية للفرد حيث تعدد أمام الفرد الانتماءات القبلية والجهوية والعرقية .مما تؤثر هذه الأزمة على الحياة الشخصية والمهنية، الأمر الذي يغيب الولاء السياسي الموحد اتجاه الدولة، وبالتالي غياب مفهوم المواطنة، فيعمق وجود هذه الأزمة من حدة الصراع الداخلي والحرب الأهلية والعنف الاجتماعي والسياسي والديني الذي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.
- **أزمة الشرعية** : تشير الشرعية في ابسط معانيها إلى مدى قبول ورضا وقناعة أفراد المجتمع بالنظام السياسي وأجهزته المكونة له. ويرى لوسيان باي أن أزمة الهوية ذلك الانهيار والاضطراب الذي يحدث في البنى السلطوية للنظام السياسي، وينعكس سلبا على الأداء الحكومي نتيجة تضارب أو عدم ملائمة الإدعاءات الخاصة بحق القيادة في السلطة، وهذا ما ينجم عنه صراع وتنافس مفرط وغير منظم على السلطة خارج إطار المؤسسات القائمة –الفاقدة للشرعية- مما يؤدي بدوره في النهاية إلى تفكك البنى السلطوية في الدولة وسقوط النظام السياسي فيها" (بلعليفة وزوامبية.2019. ص265-266).
- **أزمة التغلغل** : من المعلوم أن التغلغل يشير إلى قدرة سلطات الدولة العامة على التواجد الفعال في سائر أرجاء أقاليم الدولة والوصول إلى كافة المكونات الاجتماعية المشكلة للمجتمع فيها ،أي بمعنى إصدار القوانين ورسم السياسات العامة للدولة داخل تلك الأقاليم،وكذلك القدرة على استخدام أدوات العنف للسيطرة الكاملة عند الضرورة.أما أزمة التغلغل فتعني عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع،مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة .(زنجيل 2023 ، ص 366) .
- **أزمة التوزيع:** تعد وظيفة التوزيع إحدى أهم وظائف النظام السياسي المختصة في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع وتتمثل أزمة التوزيع في سوء توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المدادية على مختلف مكونات المجتمع.وهذه المنافع تشمل الثروة والدخل والامن والتعليم والثقافة والخدمات الصحية والتشغيل ..الخ .كما أن عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطن في عمليات صنع القرارات في النظام السياسي، يعيق من عملية توزيع الموارد فالمركزية في اتخاذ القرارات تؤثر على مدى الوصول لاحتياجات المواطن الفعلية حتى يكون توزيع الموارد عادلا.(العجاتي، وآخرون2019 .ص88)
- **أزمة الاستقرار السياسي:** يعرف الاستقرار السياسي بأنه" ظاهرة سياسية تعبر عن نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من حلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع" (أبودرنه ، 2022) ، وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من أزمات التنمية السياسية، فهي تشير إلى انعدام الاستقرار وشيوع الاضطرابات وكثرة الانقلابات العسكرية ، وغياب ثقافة التداول السلمي للسلطة وفقا لضوابط دستورية ، وتنشأ هذه الأزمة حين يضعف النظام السياسي بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، مما يزعزع استقرار النظام السياسي .

●أزمة الاندماج: وتتعلق بعدم تحقيق عملية تفاعل سياسي متماسكة ومنتظمة وإدخال كل الوحدات والوظائف السياسية في إطار عملية سياسية واحدة فعالة ومنسجمة، أي عدم العمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات والمهام والمصالح ووضع الضوابط القانونية التي ترسخ ذلك، مع إمكانية التغاضي حول الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بينهما ، ثم إيجاد القنوات اللازمة للاتصال بين الأجهزة التي أوكلت إليا مهمة القيام بهذه الوظائف ،مع ضرورة التوفيق بين أجهزة الدولة والتأكد من تكيفها مع الإطار السياسي السائد في المجتمع(جابر و الجمل .2019 . ص1053) **المطلب الثاني التنمية السياسية في ليبيا (المعوقات والفرص)**

لم تشهد ليبيا تنمية سياسية حقيقية منذ أن وقعت تحت قبضة حكم ديكتاتوري طيلة أربعة عقود الدولة بدون دستور حقيقي ينظم العملية السياسية ولا أحزاب سياسية ولا مؤسسات مجتمع مدني . فكان نتاج الحكم العسكري دولة استبدادية مفروضة بالقوة ، وبدون مؤسسات حقيقية تعمل بمعيار قانوني بل سادت علاقات الشخصنة والقبلية والوساطة وغياب الشفافية والمساءلة وتفشي الفساد السياسي والإداري والاقتصادي وانعدام المشاركة السياسية باستثناء المشاركة الصورية المتمثلة في السلطة الشعبية عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فلم تكن مشاركة سياسية فعلية بل كانت مجرد صورة رمزية لا أكثر. (جابر و الجمل.2019.ص1056) وبعد ثورة فبراير 2011 والتي جاءت منادية بسقوط النظام الديكتاتوري وبناء نظام ديمقراطي تحكمه مبادئ الحكم الرشيد والتنمية الشاملة، وبتدخل دولي أنهى حكم القذافي، وانتهت بذلك مظاهر الدولة وسلطاتها، وتم الدخول في مرحلة انتقالية لإعادة بناء الدولة ووضع أسس ديمقراطي جديد كما كان يطمح له الشعب الليبي من تلك الثورة ، ولكن تلك الطموحات تبددت ببروز تحديات أطالت من عمر المرحلة الانتقالية ، وزادت من حدة الانقسامات والخلافات والفوضى السياسية وبالرغم النجاح النسبي لهذا التحول في البداية لكنها واجهت تحديات كبيرة ومعوقات حالت دون الاستمرار في عملية التنمية السياسية وفشلها. ومع هذه التحديات والمعوقات فإن هناك عدة معطيات وفرص حقيقية لتحقيق تنمية سياسية في ليبيا لو تم استغلالها الاستغلال الأمثل.

أولا معوقات التنمية السياسية في ليبيا : تواجه التنمية السياسية في ليبيا العديد من المعوقات والتحديات المعقدة التي تحول دون تحقيق تنمية سياسية فعلية ويمكننا إيجازها على هذا النحو:

1–المعوقات السياسية والأمنية "أزمات التنمية "التغلغل والشرعية والاندماج والمشاركة السياسية": لم تتمكن القوى السياسية الليبية المتصارعة على السلطة والنفوذ منذ الإطاحة بنظام القذافي من الاتفاق وبناء دولة مدنية على أسس حديثة وجديدة وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية أو تنمية شاملة مستدامة نتيجة للتحديات التالية:

● **الفراغ الدستوري:** ويشير إلى غياب النظم والتشريعات القانونية الناجمة عن عدم وجود دستور للدولة كما هو حال ليبيا ، أو بفراغ السلطة " فالفراغ الدستوري يعبر عن حالة تفككٍ للأنساق والبنى المؤسساتية للدولة، بسبب تعطل مرجعيتها الدستورية ، ويعرف بأنه " تعطل كافة الآليات الدستورية لإدارة عملية نقل السلطة، بسبب غياب أي نص قانوني أو مخرج دستوري سليم لحل مسألة الشغور التنفيذي أي رئيس الوزراء" (السراي، 2020) . وفي ليبيا لم يكن هناك أي نوع من العمل السياسي الديمقراطي أو الدستوري في الدولة خلال فترة حكم القذافي فكانت أول قراراته هو إلغاء الدستور وإدارة الدولة وفق ما يراه القذافي ويرضي هواه، سواء أكان عن طريق مجلس قيادة الثورة بعد الانقلاب أو بعد إعلان السلطة الشعبية عن طريق ما أسماه بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. فالسلطة الفعلية والمرجع الأساسي لكافة أمور الدولة كانت في خيمة العقيد ،وعقب الثورة أعلن المجلس الانتقالي البيان الدستوري والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت للدولة. إلا هذا البيان شهد سبعة تعديلات دستورية فيما بعد،مما أدى إلى حدوث تغيرات واسعة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية واهتزاز الإطار الدستوري للدولة،وتسبب سياسياً في إرباك المسار الانتقالي.(عمر .20015.ص24) وفي ابريل2014 تم انتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور الليبي والتي عرفت بلجنة الستين، فبدأت هذه اللجنة عملها في ذروة الانقسام السياسي مما انعكس على أعمالها بشكل مباشر فنتج عنها اعتماد مسودة مثيرة للجدل مما أدى إلى إنهاء عمل رئيسها"على الترهوني" بناءا على

شكوى قضائية (دينار .2025. 316) . ومع عوامل أخرى فشلت الهيئة في إعداد دستور متفق عليه كالانقسام السياسي والأمني والحروب الأهلية والمقاطعات لبعض المكونات العرقية والضغوط السياسية مع رفض مجموعات معينة لمشروع الدستور فلم تتمكن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من الاتفاق على وثيقة نهائية،فتعطل بذلك وضع دستور دائم للبلاد يمثل جميع مكونات المجتمع الليبي ويكون مرجعا يحتكم فيه في الخلافات، مما أعاق ذلك إعادة بناء الدولة و تحقيق تنمية سياسية فعالة.

● **الانقسام السياسي والمؤسساتي:** منذ انتخاب المؤتمر الوطني بدأت مرحلة النزاع المؤسسي والعنف العسكري بشكل أخفقت معه مرحلة التحول الديمقراطي وبناء الدولة المنشودة.فبذور الانقسام السياسي غرست منذ البدايات الأولى للتحول السياسي وخصوصا مع تنامي الانقسامات بين التيارات الأيديولوجية المختلفة والتي تدعمها مكونات جهوية وقبلية وعسكرية وأجندة خارجية تتضارب مصالحها، فتسبب الانقسام السياسي وازدواجية المؤسسات في تعثر المرحلة الانتقالية، كما تسبب الانقسام السياسي في ازدواجية السلطتين التشريعية "مجلس الدولة والبرلمان" والسلطة التنفيذية "حكومة الوحدة الوطنية وحكومة البرلمان" بالإضافة إلى المجلس الرئاسي.

لقد خلق الانقسام السياسي انقسام عسكري وأمني نجم عنه عدم وجود قوة عسكرية وأمنية مركزية موحدة تكون قادرة على فرض سيطرتها على كامل الدولة الليبية ،فاندلعت الحروب الأهلية التي تسببت في خسائر فادحة في الأرواح والأموال وتوقف إنتاج النفط وما ترتب عليه من نتائج كارثية على الاقتصاد الليبي، فتأثرت بذلك أيضاً المؤسسات السيادية الاقتصادية كمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط بشكل ساهم في انقسام مؤسساتي فيها وأدى إلى تأسس إدارات متوازية تتنازع الاختصاصات والصلاحيات فيما بينها .

● **ضعف المؤسسات السيادية:** إن عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي تمر به الدولة الليبية في ظل الانقسام الحاصل في مؤسساتها والمتمثل في ازدواجية السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والذي بدوره تسبب في ضعف أداء المؤسسات السياسية في الدولة . فاستمر أداء هذه الهيئات متدهوراً وضعيفاً للغاية ومحل انتقاد واسع النطاق؛ نتيجة للتداخل والتضارب فيً الصلاحيات والانقسام المؤسسي بسبب الصراعات البينية، الذي نتج من ذلك الغياب الواضح لأي تحديد للمسؤوليات ودون اعتراف بمبدأ تقاسم السلطة، حيث ساد التضارب والتداخل وعدم التحديد الواضح في الصلاحيات فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا ما أثار الشكوك حول قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات اللازمة، وخاصة في عدم قدرتها على بسط الأمن وتوفيره للمواطن، والأمر يبدو أكثر خطورة لما له من أهمية في توفير الشروط الأساسية لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وما نجم عنها من فوضى تفشت في جل مؤسسات الدولة **(الصواني .20013 ص153.152).**

● **ضعف الفاعلية للأحزاب السياسية :** من أبرز معوقات التنمية السياسية غياب الدور الفعال للأحزاب السياسية إذ تعد الأحزاب السياسية من أهم أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وفي الحالة الليبية فإن الفترة الطويلة التي تم فيها حظر الأحزاب السياسية والتي امتدت أكثر من نصف قرن سواء في عهد المملكة أو في عهد القذافي الذي قام بتجريم الحزبية وتخوين قاداتها، فنتج عن تلك الفترة غياب تجربة حقيقية في الحياة الحزبية، وضعفا في الثقافة السياسية. كما تميزت بعدم وجود تقاليد ديمقراطية لعدت عقود، الأمر الذي جعل من الصعب تبني نظام حزبي يعمل بشكل فعّال، بسبب ضعف الوعي بأهمية الأحزاب كوسيلة للتعبير السياسي وتنظيم المصالح.فضعفت بذلك الثقة في المؤسسات السياسية والأحزاب، كما واجه المؤسسون تحديات كبيرة في تنظيم الهياكل الحزبية وتطوير برامج سياسية فعّالة.فالانقسامات السياسية والأيديولوجيات المستوردة والقبلية عقدت جهود تشكيل أحزاب فعّالة، بل جعل منها أداة ساهمت في استمرار النزاعات وتفتيت الجهود السياسية وما حدث مع المؤتمر الوطني من انقسام وصراع حزبي لهو خير دليل على فشل الأحزاب السياسية .وضعفها .

• **التحديات الأمنية:** تعد التحديات الأمنية من أبرز العوائق التي تواجه التنمية السياسية في ليبيا ،فكما أسلفنا سابقاً فانقسام وازدواجية المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا أدت إلى تعدد الهياكل الأمنية مما جعلها تواجه العديد من التحديات أبرزها ضعف الكفاءة والفعالية فيما يخص الإدارة والتمويل والتدريب، وأدت فوضى انتشار السلاح وتحكم المدنيين والميليشيات في الأسلحة الخفيفة إلى تقويض عمليات بناء السلام ووصول الأطراف المتنازعة إلى حلول سريعة للمشاكل، مما جعل من تحقيق السلام في ليبيا وبناء الدولة على أسس ديمقراطية حديثة يبدوان في الوقت الراهن عملية صعبة خصوصا مع انسدا الأفق السياسي وإصرار أطراف الصراع على مواقفها المتصلبة، وتفضيل خيار فرض الأمر الواقع من منطق القوة بدلاً من منطق الحوار، الأمر الذي جعل الميليشيات لا تتقبل فكرة تخليها عن السلاح والانضواء تحت الأجهزة الأمنية للدولة.(حموم .219 .ص160) وبذلك يعد الوضع الأمني المتردي يشكل التحدي الأكبر لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية المنشودة.

• **التدخلات الخارجية الدولية الإقليمية والعالمية:** لقدت أدت التدخلات الأجنبية منذ اندلاع الثورة الليبية إلى انهيار مؤسساتي داخلي وفقدان قدرة سيطرة السلطات العامة على مفاصل الدولة ، حيث كانت بداية التدخلات الدولية بتدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي (السعيد 2024). فأمست ليبيا ساحة للتنافس بين عدت قوى إقليمية ودولية، كل منها يحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية له، عن طريق دعم ومساندة أحد الفصائل الليبية المتنافسة، فانقلب هذا التدخل على مكتسبات الثورة الليبية وبطريقة غير مباشرة، معتمدا على تأجيج الخلافات بين كافة أطياف المجتمع الليبي وزيادة حدة الصراعات والانقسامات القبلية والجهوية، فتحولت ليبيا إلى ميادين لصراع النفوذ الأجنبي بأياد وطنية "حروب بالوكالة" ومرتعا لفوضى جماعات العنف والميليشيات المسلحة والمتناحرة على اختلاف مسمياتها وأبعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق، مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي(رسولي .2021 . ص 288). ويتجلى التناقض بوضوح في مواقف القوى الدولية الإقليمية والعالمية على حد سوى فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد الاتفاقات السياسية التي رعتها منظمة الأمم المتحدة ودعم البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجميع الفرقاء الليبيين وإنهاء الأزمة السياسية القائمة نجدها في الوقت نفسه ذات سلوك يتسم بالتناقض بما يحقق مصالحها بل ذهب البعض منها إلى أبعد من ذلك، من خلال تأجيج للتصعيد العسكري وعرقلة المسار السياسي خصوصا إذا ما شعرت بأن المسار السياسي لا يخدم مصالحها،فاستخدمت وكلاءها المسلحين على الأرض لدعم أولوياتها المصلحية والتنافسية كمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومواجهة المجموعات الإسلامية المتشددة، ومنع المد الديمقراطي،واستغلال ثروات ليبيا وخاصة النفط أو لتأمين القواعد على الأرض ذات القيمة الجيوستراتيجية في البلاد، فبدلاً من دعم الحوار الوطني وبناء مؤسسات الدولة، عززت الانقسامات والصراعات،فكانت بذلك معرقلة لتحقيق التنمية السياسية.

2–المعوقات الاقتصادية." أزمة التوزيع": ترتبط التنمية السياسية بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية ، فيؤثر كل منهما على الآخر في تشكيل المجتمعات وتحسين مستوى معيشة الأفراد، كما أن استقرار الاقتصاد ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي،وفي الحالة الليبية فقد تجلت تلك المؤشرات السلبية في وضعها الاقتصادي المتأزم، فهي تمر الآن بمرحلة من أصعب المراحل في تاريخها الحديث، حيث تتقاطع الأزمة السياسية الحادة مع انهيار اقتصادي متسارع في ظل تفكك مؤسسات الدولة، وغياب الإرادة السياسية الجادة للحل، وتفاقم التدخلات الخارجية، مما جعل المواطن الليبي يدفع الثمن مضاعفًا على شكل ارتفاع جنوني في أسعار الدولار، وغلاء فاحش في أسعار السلع، وانعدام شبه كامل للسيولة في المصارف. فالدولة الليبية لا تعاني من نقص في الموارد، بل من غياب الرؤية وشلل الإدارة، وارتهان القرار السياسي وفيما يلي أهم التحديات الاقتصادية :

1–انقسام المؤسسات السيادية: منذ سنوات والانقسام السياسي الحاد أفرز حكومتين ومصرفين مركزيين، وميزانيتين وقرارات مزدوجة، مع تأثر كافة مؤسسات الدولة الاقتصادية من عدم الاستقرار السياسي والذي يلقي بظلاله عليها ويعمل على فشل

العديد من خطط وبرامج التنمية. مما أدى إلى شلل في السياسات الاقتصادية وعدم فاعلية أدوات الرقابة، وعجز المصرف المركزي عن أداء دوره في السيطرة على سوق العملة.(الشبلي . 2025)

2- الاعتماد المفرط على قطاع النفط يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويحد من التنوع الاقتصادي. فليبيا لم تنجح منذ عقود في بناء اقتصاد متنوع، فبمجرد أن تهتز صادرات النفط بسبب الاضطرابات الأمنية أو الصراعات على المنشآت النفطية، تدخل الدولة في حالة شلل شبه تام

3- ربط المشاريع الاستثمارية للدولة بشكل مباشر بزيادة مستوى الإيرادات النفطية, حيث تركز كل الحكومات في المجتمع الليبي على الإنفاق المرتبط بالزيادة في مداخيل النفط من دون أي مراعاة لحدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الأمر الذي أدى إلى غياب لبيئة الاستثمار والإنتاج وذلك نتيجة لانعدام الأمن، وتخبط السياسات، وغياب القضاء المستقل، حيث لا يستطيع القطاع الخاص العمل بحرية، فالشركات الوطنية أو الأجنبية لم تجد بيئة مشجعة على الاستثمار، مما جعل السوق الليبي يعتمد بالكامل على الواردات،ويتأثر بسعر الدولار المتقلب

4- الفساد المالي والإداري: قدرت تقارير محلية ودولية حجم الفساد في ليبيا بمليارات الدولارات سنويًا، تُهدر في الصفقات الوهمية، والتحويلات المشبوهة، والرواتب الوهمية، ، مما أضعف الاقتصاد الوطني وأفقد الدولة ثقة مواطنيها، فانتشار الفساد الإداري والمالي في كل مفاصل الدولة أجهض جل برامج التنمية وجعل منها حلول تلفيقيه مؤقتة, تعمل على استنزاف المال العام من دون أي تحسن اقتصادي في المجتمع.

5- ارتفاع حجم المديونية العامة للدولة وزيادة الضغط على قطاع النفط وإيراداته في عملية سداد مديونية الدولة جراء تلقيها دعم ومساعدات مادية وبشرية في فترة الحرب ,وتفاقم الأزمات الإنسانية المصاحبة لما بعد الحرب.

وخلاصة القول إن التأثير السلبي للعامل الاقتصادي في عملية التحديث السياسي وتحقيق تنمية سياسية فعالة يتجلى بوضوح في ليبيا من خلال مظاهر ومؤشرات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

3- المعوقات الاجتماعية "أزمة الهوية": أن من أبرز ما اتفق عليه أغلب المفكرين السياسيين في كون أن أزمة الهوية هي إحدى أزمات التنمية السياسية الرئيسية وتعرف الهوية على أنها خصوصية ثقافية تميز أمة عن غيرها فهي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تمنح الشخص الذاتية وتميزه عن غيره، فهي بناء متكاملاً ومتينًا من العناصر المتمثلة في المعتقدات والقدرات والدوافع والتاريخ المشترك للأفراد.وتتمثل أزمة الهوية في ليبيا في تشتت الهوية الوطنية الواحدة وتضارب الانتماءات القبلية والإقليمية،مما أجج الصراعات الداخلية.وأهم أسباب تفاقم أزمة الهوية الآتي:

- الصراع السياسي والعسكري : من جراء الانقسام السياسي والصراع المسلح أدت الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية إلى تفتيت النسيج الاجتماعي وتدمير المؤسسات الحكومية، مما أضعف الهوية الوطنية الجامعة .
- الاستقطاب القبلي والجهوي : ساهم الصراع السياسي في تعزيز الانتماءات القبلية والجهوية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في ظل غياب حكومة مركزية موحدة وقوية .
- النزوح الداخلي :أجبر النزوح الداخلي العديد من الأفراد على البحث عن هوية جديدة في مجتمعات مضيفة، مما زاد من التوتر الاجتماعي والاقتصادي بين النازحين والمجتمعات المحلية .
- الصعوبات الاقتصادية: ساهمت الأزمات الاقتصادية، مثل انعدام السيولة ونقص فرص العمل، في تفاقم التوترات الاجتماعية والتنافس على الموارد الشحيحة،فعمّق ذلك الشعور بالظلم لدى فئات مختلفة من الليبيين.
- صراع السيطرة على الموارد: تسيطر بعض المجموعات على الموارد الاقتصادية،كالسيطرة على الحقول والموانى النفطية والمنافذ الحدودية والمطارات والموانى التجارية، مما يدفعهم إلى المطالبة بانتماءات جهوية مختلفة لتبرير سيطرتهم، وهو ما يؤجج الصراع حول الهوية .

- النزاعات الإقليمية :تساهم الصراعات الإقليمية والمحلية في زيادة الطابع الطائفي والعنصري داخل ليبيا، وتخلق هويات جديدة مبنية على الانتماء إلى فصائل معينة، فيؤجج الصراعات الداخلية وتفاقم أزمة الهوية.
- تأثيرات تاريخية :تأثرت الهوية الليبية بتاريخها الغني ذو التنوع العرقي والثقافي. فبينما تظهر أغلب المناطق الهوية العربية، تظهر مناطق أخرى ذات هويات أخرى كالأمازيغية أو التبوية مثلاً.
- نقص الثقة بين الأفراد وسلطات الدولة : يساهم نقص الثقة بين المواطنين الليبيين والقيادات السياسية، في جعل الهوية الوطنية تفتقر إلى المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجامعة، مثل الثقة والاحترام.

فليبيا تعاني اليوم من شروخ عميقة في النسيج الاجتماعي نتاج الصراع المسلح على السلطة والحروب الأهلية لذا فهي تواجه الآن معظم أزمات التنمية السياسية وفي وقت واحد، ويتضح أن هناك مشاكل ومنخنقات كثيرة حول الهوية الوطنية، ومشاكل حول الشرعية، وضعف واضح في تغلغل مؤسسات الدولة، وعجز كبير في قدرات الدولة التوزيعية، وشكوك كبيرة حول جدوى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي واتجاهاته.

ثانياً فرص تحقيق التنمية السياسية في ليبيا:

تمتع ليبيا بعوامل وإمكانيات طبيعية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هذا لو تمكنت من إحداث تنمية سياسية حقيقية تواكبها تنمية شاملة ومستدامة اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي هذه الورقة سنحاول استخلاص أهم المقومات الرئيسية المتاحة في الدولة الليبية والتي من شأنها خلق فرص جوهرية لتنمية سياسية فعالة والمتمثلة في عاملين يعتبران من أهم العوامل الداعمة للتنمية السياسية وهما:

1-**العامل الجيوسياسي:** يتمثل العامل الجيوسياسي في المعطيات الآتية :

أ- الموقع الجيوستراتيجي الذي يمثل قوة هامة في المجالات الاقتصادية والعسكرية للدولة ويمكنها من وجود تفاعلات واتفاقيات قوية مع دول بحر المتوسط وخاصة الأوربية منها والتي تعتبر أكثر قوة من الدول المجاورة.

ب- النفط والغاز الطبيعي وهما حافزًا وإمكانية كبيرة يمكن أن تستغل للنهوض باقتصاد الدولة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، فالبترول جعل من ليبيا دولة لها مكانتها السياسية والاقتصادية في منظمة الأوبك OPEC .جـ- الأراضي الصالحة للزراعة : تمتاز ليبيا بمساحات واسعة تشجع على القيام بمشاريع زراعية وإنتاجية مختلفة وبأحدث الأساليب التقنية والتكنولوجية المتطورة ، لسد حاجة المجتمع من الحبوب والأعلاف والمنتجات

الزراعية الأخرى ، بالإضافة إلى وفرة المياه التي تدعم القيام بهذه المشاريع .

د- الصناعات فهناك العديد من أنواع الصناعات في ليبيا ولكنها ليست بالمستوى المطلوب من الحداثه والتقنية تمثلت في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة الأسمنت والحديد والصلب والمواد الغذائية ، إلا أنها محدودة الإنتاج فيجب العمل على تشجيع الصناعات بمختلف أنواعها وبوسائل التكنولوجيا الحديثة .

هـ- الساحل والصحراء : يمتاز الساحل الليبي بطوله ونظافة شواطئه ووفرة الثروة السمكية ، مما يشجع على إقامة العديد من المشاريع الإستثمارية والخدمية كالمنتجعات السياحية مثلا لتكون ثروة بديلة للنفط وامتصاص عدد كبير من الأيدي العاملة النشطة للقضاء على البطالة.

و- المناخ المعتدل : يعتبر عامل مهم يهيئ إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية والخدمية في منطقة الساحل والصحراء ، وابسط مثال إقامة مشاريع لتوليد الطاقة الشمسية البديلة لسد حاجة المجتمع من النقص في الطاقة الكهربائية التي تعاني منها الدولة وخاصة في فصل الصيف .

ز-الموارد البشرية : وتتمثل في الأيدي العاملة النشطة والمتدربة ووجود المتعلمين والمتخصصين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية ، فعلى الدولة أن تساهم في تشجيعهم واكتشاف مواهبهم

الكامنة وقدراتهم المكبوتة لتزرع فيهم حب الوطن والانتماء وتخلق منهم جيلا ناجحا تواجه به أزمات المستقبل.

ح–الموارد الطبيعية : تعتبر الموارد الطبيعية من أهم عوامل القوة لأي دولة وتحظى ليبيا بمجموعة من الموارد الطبيعية الرئيسية المتمثلة في وفرة المياه الجوفية لاستغلالها زراعيا وصناعيا ، والعديد من المواد الخام التي تدخل في صناعة الحديد والصلب غيرها. بالإضافة إلى الثروة البحرية والمنتجات الزراعية والحيوانية.

وفي دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعد كشريك استراتيجي يسعى لتمكين البلاد من خلال رؤية تنموية مبتكرة. وفقًا لتقرير حديث أصدره البرنامج من خلال هذه الدراسة. حيث أخلصت هذه الجهود عن تحديد ست فرص رئيسية قادرة على دفع عجلة الاقتصاد الليبي، أبرزها: (تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول ليبيا .2025)

الأولى:السياحة العلاجية ومغامرات الطبيعة والاستفادة من التنوع الجغرافي والتراث الثقافي الليبي لجذب السياح. **والثانية:**التحول نحو الطاقة النظيفة :استغلال الإمكانات الهائلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. أما **الثالثة** فهي تعزيز الصناعة الغذائية :تحسين جودة الإنتاج وزيادة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي. و**الرابعة** تنمية الاقتصاد الرقمي بتطوير البنية التحتية والتشريعات الداعمة للابتكار التقني.أما **الخامسة** فهي التمويل الإلكتروني بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر أنظمة مالية مرنة.و**السادسة** تجارة الترانزيتي بتحويل الموقع الجغرافي لليبيا إلى مركز لوجستي إقليمي.

2– العامل الاجتماعي والتركيبة السكانية: تمثل المجموعات العرقية العربية بشكل أساسي،الغالبية العظمى للسكان في ليبيا ثم تليها المجموعات الأمازيغية مع وجود مكونات عرقية صغيرة نسبيا مثل التبو والطوارق، وتتركز الغالبية العظمى من السكان في المدن الحضرية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة. ويعتنق غالبية السكان الإسلام وعلى المذهب السني المالكي، مع وجود أقلية صغيرة تعتنق مذاهب إسلامية أخرى.وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية، بينما توجد أيضاً لغات أمازيغية مختلفة .الأمر الذي يعد أحد مرتكزات التكامل الاجتماعي والذي بدوره يعتبر أحد عوامل الاستقرار السياسي الرئيسة كما يعد الاستقرار السياسي أهم أسس التنمية السياسية. فالمجتمع الليبي له روابط تاريخية تمثل في موروثة الثقافي والحضاري ومتانة نسيجه الاجتماعي، فقد تمكن المجتمع الليبي من المحافظة على وحدته وعاداته وتقاليده وبقائه في ظل ظروف اقتصادية سيئة،وانعدام الدولة وقوى الشرطة والجيش والأمن؛ وفي ظل انتشار 20 مليون قطعة سلاح؛ وتحت وطأة تدفق آلاف من المهاجرين غير الشرعيين والمجرمين والعصابات المسلحة عبر حدود مفتوحة، بل مستباحة، ويعود ذلك إلى متانة ورصانة قيمه ومؤسساته الاجتماعية التقليدية، التي تجتمع فيها الشريعة الإسلامية، والتحالفات المحلية، والقدرة على المساعدة الذاتية والحكم الذاتي. فهذه العوامل هي ركائز بقاء المجتمع الليبي،لذا فهي تعد عاملا مهما من عوامل التنمية السياسية .وتعد القبيلة في ليبيا بمثابة المظلة الاجتماعية والتي تمتاز بالتماسك والترابط الاجتماعي واصلاح ذات البين وسن القوانين العرفية التي تساهم في بناء ورقي المجتمع، وقد حقق المجتمع الليبي نجاحات كثيرة حين شرع باللجوء إليها في بعض الأحيان .

الخاتمة

تشهد ليبيا تحديات سياسية وأمنية معقدة ومتشابكة تمنع التوصل لتنمية سياسية فعالة خاصة أمام انقسام سياسي ومؤسسي وفراغ دستوري مع تنامي ظاهرة عسكرة المجتمع الليبي بانتشار كبير للسلاح بجميع أنواعه خارج سيطرة الدولة الأمر مع تزايد نفوذ الميليشيات المسلحة التي تتنازع السلطة فيما بينها، وكذلك تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة مع تزايد وتيرة التدخلات الخارجية أضف عليه تردي الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة وانتشار الفساد الاداري وكذلك تضرر النسيج الاجتماعي وغيرها من الأمور التي تعد معوقات كبيرة أمام تحقيق تنمية سياسية يكاد يكون تحقيقها شبه مستحيل . وفي الوقت نفسه فإن ليبيا تزخر بثروا ت طبيعية كبيرة وخاصة مواردها النفطية بالإضافة إلى ذلك موقعها الجيوستراتيجي الهام المطل على البحر الأبيض المتوسط مع خصائص النسيج الاجتماعي والتركيبة السكانية المتجانسة وغيرها من العوامل التي تساعد على إتاحة فرص كبيرة للتنمية . ومن خلال هذه الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1- العمل على إعادة الاستقرار السياسي والأمني بشكل عاجل، وذلك من خلال التوافق على دستور يقود البلاد ويوحد مؤسساتها الحكومية والأمنية ويفعلها ، والعمل على تطبيق القانون وتفعيل القضاء وتكوين مؤسسات دستورية قوية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار السياسي .

2- تحقيق تحول ديمقراطي فعلي بالتركيز على إقامة نظام سياسي بأسس ديمقراطية من خلال التفاوض الشامل مع كافة الفاعلين السياسيين وإشراك جميع مكونات الشعب دون تمييز ودون إقصاء، مع تفعيل المشاركة السياسية بتحديث قانون ينظم تكوين الأحزاب السياسية وعملها وكذلك الاهتمام بتنظيم مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها لما لها من أهمية في الحياة السياسية.

3- تعزيز الحوار الوطني وذلك باستحداث منصات حوار شاملة لجميع الليبيين لتحيق مصالحة وطنية شاملة مع جبر الضرر ومناقشة القضايا الوطنية وصياغة الحلول للمشاكل التي تعترض الوحدة الوطنية مع التركيز على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد كالمشاركة والحوكمة والمساءلة والمحاسبة والمسؤولية والشفافية .

4- العمل على نشر الثقافة السياسية الوطنية الهادفة المساندة لنظام ديمقراطي رشيد. وذلك من خلال الاهتمام بقنوات التنشئة السياسية كوسائل الإعلام والمناهج التعليمية ومنابر المساجد وحلقات الدروس الدينية .

5- اّلعمل عّلى تطوير البنية التحتية المتهالكة والمدمرة ، لذا على الدولة اتخاذ قرارات جريئة فّي تطوير البنية التحتية بإسنادها لشركات قادرة على استكمال المشاريع المتوقفة واستحداث مشاريع حديثة .

6- الاهتمام بالاقتصاد الوطني والعمل على تطويره وكذلك الاهتمام باّلقطاع اّلخاص والسماح له بإنشاء حاضنات الأعمال والمناطق اّلصناعية مع ترسيخ مبدأ العدالة في خلق الفرص والمنافسة بين الشركات العامة المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص. مما يساهم في تحسين وتطوير الاقتصاد الوطني.

7- الاستناد إلى دراسات وأبحاث علمية حديثة معمقة حول الاقتصاد والمجتمع لرسم صورة دقيقة للواقع ووضع خطط فعالة. والعمل على ربط أهداف التنمية السياسية بأهداف التنمية المستدامة .

المراجع

1. أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة، 1983 .
2. أسماء رسولي . اشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي.المجلة الجزائرية للأمن الانساني المجلد 6. العدد1 . 2021
3. أمين بلعليفة و عبد النور أمين زوامبية .أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية . المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو. العدد1 /2019.
4. حسن السراي . ما الفرق بين الفراغ الدستوري وفراغ السلطة . موقع الزمان. http://www.hajj.ly **2020.1.1**
5. خيري عمر.الأزمة الدستورية في ليبيا..مجلة أبعاد سياسية .العدد13 مارس 2015
6. زين العابدين دايلي ونبيل كريش ، التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي.مجلة العلوم القانونية والسياسية .المجلد 13 العدد1. ابريل 2022.
7. سالم دينار علي عمر .آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الرابع – العدد الاول – يناير2025
8. سمية غالب زنجيل. التنمية السياسية بين النظريات والأزمات ومعالجاتها .مجلةذ المعهد كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية .العدد 13 لسنة2023
9. سناء السعيد حسن إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011 – 2022المركز الديمقراطي العربي9 سبتمر 2024 . متاح على العنوان: https://democraticac.de/?p=99780

10. عبدالفتاح المسماري. المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي(دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الاعمار واعادة الاستقرار بنغازي) يونيو 2023 مجلة الكترونية موقع المجلة : https://www.researchgate.net/profile/Abdelfattah-Mesmari/research
11. عبد العظيم المشاط، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مؤسسة العين للنشر، 1988
12. فتحي الشبلي الاقتصاد الليبي بين أسباب الأزمة وحلها. موقع عين ليبيا. نُشر الأربعاء ،2يوليو2025 https://www.eanlibya.com/
13. فريدة حموم. التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا .المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية .تيزي وزو العدد 2 2019
14. محسن رمضان جابر ومفتاح الحسوني الجمل. أزمات التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد (ليبيا أنموذجا 2011–2019) – المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة 11–12نوفمبر 2019
15. محمد العجاتي وآخرون . أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك.ط1 (القاهرة دار المرايا للإنتاج الثقافي .2019)
16. مصطفى أبودرنه.أثر الاستقرار السياسي على الادارة المحلية "دراسة نظرية " مجلة كلية الاقتصاد والتجارة – القره بوللي . المجلد الأول العدد2.اكتوبر 2022م.
17. يوسف محمد الصواني. ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2013
18. تقرير الأمم المتحدة الإنمائي:بعنوان ليبيا أمام فرص اقتصادية جديدة لمستقبل مستدام https://libya24.tv/ 24مارس، 2025